



قياس العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وعجز الموازنة العامة والاثار المالية والاجتماعية لتقلبات سعر الصرف

أ.د. أديب قاسم شندي¹ ، م.م. رائد عباس غلام²

انتساب الباحثين

¹ كلية الكوت الجامعة، العراق، واسط، 52001

² كلية طب الاسنان، جامعة واسط، العراق، واسط،

52001

¹ adeeb.q.shandi@alkutcollage.edu.iq

² RaiedAbbas@uowasit.edu.iq

المؤلف المراسل

معلومات البحث

تاريخ النشر: آب 2023

المستخلص

يعد عجز الموازنة العامة وسعر الصرف من المؤشرات الاقتصادية المهمة ذات التأثير الواضح في مستوى النشاط الاقتصادي، ويعد من الوسائل التي تستعملها الحكومة عند اعتمادها إحدى السياستين النقدية والمالية لتحفيز وتنشيط الاقتصاد القومي.

إن إشكالية البحث تتمثل في التخطي في القرارات التي تتخذها الحكومة برفع وتخفيض الدينار العراقي أمام الدولار وما له من آثار سلبية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

جاءت فرضيات البحث أن تخفيض قيمة الدينار خطوة بالاتجاه الصحيح ولها أثر إيجابي على الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر والمستقبل، غير أن توقيتها وحجمها غير مناسبين، أما رفع قيمة الدينار مقابل الدولار، فكانت خطوة غير مدروسة وأثرت في تقليل من حجم الإيرادات العامة، فضلاً عن الاريك وعدم الثقة في العملة. أما الفرضية الأخيرة فهي وجود علاقة تبادلية بين سعر الصرف وعجز الموازنة العامة.

أهداف البحث : تمثلت بالتعرف على واقع الاقتصاد العراقي ونظام الصرف المستخدم والخروج ببعض التوصيات التي قد تساهم في تصحيح مسار الاقتصاد العراقي المنهار.

توصلت الدراسة إلى أن أمام الاقتصاد العراقي خيارين لا ثالث لهما:

الأول: استنزاف موارد العراق وضياح فرص التنمية من خلال الاستمرار بالسلوك الاستهلاكي.

ثانياً: التوجه صوب التنمية كونها الضامن الوحيد لمستقبل الاقتصاد العراقي.

تم اثبات فرضيات البحث باستثناء عدم وجود علاقة تبادلية بين سعر الصرف وعجز الموازنة، وإنما وجود علاقة باتجاه واحد من عجز الموازنة باتجاه سعر الصرف.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، عجز الموازنة، سعر الصرف

Measuring the Interrelationship between the Exchange Rate and the General Budget Deficit and the Financial Effects of Exchange Rate Fluctuations

Prof. Dr. Adeeb Qasim Shandi¹ , Assist. Lec. Raied Abbas Qllam²

Abstract

The Public budget deficit and the exchange rate are indicators with a clear impact on the level of economic activity and the means used when adopting one of the monetary and fiscal policies to stimulate the national economy.

The research problem is represented in the confusion in the decisions taken by the government to raise and lower the Iraqi dinar against the dollar and its negative effects in terms of economic and social.

The research hypotheses came to the fact that the devaluation of the dinar is a step in the right direction and has a positive impact on the Iraqi economy at the present time and in the future, but its timing and size are not appropriate. Confusion and lack of confidence in the currency. The last hypothesis is the existence of a reciprocal relationship between the exchange rate and the general budget deficit.

Affiliation of Authors

¹ Al-Kut University College, Iraq, Wasit, 52001

² College of Dentistry, University of Wasit, Iraq, Wasit, 52001

¹ adeeb.q.shandi@alkutcollage.edu.iq

² RaiedAbbas@uowasit.edu.iq

¹ Corresponding Author

Paper Info.

Published: Aug. 2023

The objectives of the research were to identify the reality of the Iraqi economy and the exchange system used and come up with some recommendations that may contribute to correcting the course of the collapsed Iraqi economy.

The study concluded that there are two options for the Iraqi economy:

The first: to continuation with the rentier consumption behavior and deterioration of development, and the depletion of Iraq's economic future.

Second: development option is the right national choice that has no alternative in building the future of the Iraqi economy and social.

The research hypotheses have been proven, with the exception of the absence of a reciprocal relationship between the exchange rate and the budget deficit, but rather the existence of a one-way relationship from the budget deficit towards the exchange rate.

Keywords: public budget, budget deficit, exchange rate

المقدمة:

يعد عجز الموازنة وسعر الصرف من المؤشرات الاقتصادية المهمة ذات التأثير الواضح في مستوى النشاط الاقتصادي، ويعد من الوسائل التي تستعملها الحكومة عند اعتمادها إحدى السياستين النقدية والمالية لتحفيز وتنشيط الاقتصاد القومي.

الاقتصاد العراقي اقتصاد ازمة منذ تشكيل الدولة العراقية وحتى الوقت الحاضر، سواء اكانت الازمات داخلية أم خارجية، فضلاً عن أنه شديد الحساسية للمتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لاسيما في تغير أسعار النفط، إذ إن التركيب السلعي للصادرات العراقية يتكون من سلعة أساسية وهي النفط الخام، وهي عادة تقيم بالدولار، لذا فإن أي تغير في قيمة النفط ينعكس على الاقتصاد العراقي بوصفه مقوماً بالدولار، مما ينعكس على صرف الدينار مقابل للدولار، وهو أداة الربط بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد العالمي، كما ينعكس على الموازنة العامة كون الإيرادات النفطية تشكل أكثر من (90%) من إيرادات الموازنة.

مشكلة البحث:

تم صياغة الإشكالية بالتساؤلات التي يكمن مفادها:

- هل تخفيض قيمة الدينار العراقي خطوة لها أثر ايجابي على الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر والمستقبل؟ وهل توقيتها وحجمها مناسبان؟
- هل تخفيض سعر صرف الدولار امام الدينار العراقي خطوة لها أثر ايجابي على الاقتصاد العراقي؟ وهل توقيتها وحجمها مناسبين؟
- هل لسعر الصرف علاقة سببية بعجز الموازنة العامة وبتجاهلين؟

الفرضية:

تمثلت فرضيات البحث بالآتي:

- 1- ان تخفيض قيمة الدينار العراقي خطوة بالاتجاه الصحيح ولها أثر ايجابي على الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر والمستقبل، غير أن توقيتها وحجمها غير مناسبين.
- 2- ان تخفيض سعر صرف الدولار امام الدينار اجراء خطير وتخطي في القرارات ستكون له كلف مباشرة وغير مباشرة في الاقتصاد العراقي وتوقيتها وحجمها غير مناسبين.
- 3- توجد علاقة تبادلية بين سعر الصرف وعجز الموازنة العامة.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في الآتي:

1. التعرف على واقع الاقتصاد العراقي.
2. بيان نظام الصرف في العراق.
3. قياس العلاقة السببية بين سعر الصرف والموازنة العامة.
4. الخروج بتوصيات من شأنها معالجة الاختلالات وتصحيح مسار الاقتصاد العراقي.

واقع الاقتصاد العراقي:

يتعايش الاقتصاد العراقي بين ثلاث مفارقات اقتصادية هي:

1. اختلال في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، حيث تشكل نسبة مساهمة القطاع النفطي تصل إلى (60%) من الناتج المحلي الإجمالي.
2. اختلال في هيكل الموازنة العامة، حيث تشكل نسبة إيرادات النفط (90%) من إيرادات الموازنة العامة.
3. اختلال هيكل التجارة الخارجية، حيث تشكل نسبة صادرات النفط إلى (99.6%) من صادرات العراق.

أن النظرة إلى عائد الثروة النفطية على أنها مجرد تراكم للثروة مالية ظاهرة متأنية من فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات دون اعتبار حقيقي لدور الدولة المالكة في بناء مقومات التنمية الاقتصادية وترك هذا النشاط على عاتق السوق ليتولى تعديل الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الوطني، مسألة باتت شديدة الخطورة، أخذت فيها ظاهرة التخلف الاقتصادي تتوافق بشكل متسارع مع سرعة ظاهرة (تبيد) التراكم الرأسمالي وتعميق مظاهر الاستهلاك في عوائد النفط عبر انقلاب الموازنات العامة في سياقها التاريخي من موازنات ذات طبيعة استهلاكية يغلب عليها العجز، وهو ما يعني أن ثمة قوة طرد قوية للتنمية الاقتصادية. [1]

مفهوم سعر الصرف وإدارته:

يعرف سعر الصرف بأنه "أحدى العملات لبلد ما اتجاه عملة أي بلد آخر، وهو بذلك يعد حلقة الوصل التي تربط العملة المحلية بالعملة الأجنبية".

هناك ثلاثة أنواع لسعر الصرف هي: [2]

- 1- **سعر الصرف الآني والاجل:** يعرف **سعر الصرف الآني** "بأنه المعاملات التي تتضمن دفع وتسليم الصرف الأجنبي خلال مدة لا تتجاوز اليومين بعد القيام في العملية الاقتصادية". أما **سعر الصرف الاجل** فهو "معدل الصرف الذي يؤمن التسليم المستقبلي، وهو الأكثر شيوعاً".

وسعر الصرف الاجل يقاس من خلال الآتي: [3]

$$FER = \frac{SNI(r_1 - r_2)}{1 + r_1} \dots\dots\dots(1)$$

- 2- **سعر الصرف الاسمية والحقيقية والفعلية:** يعرف **سعر الصرف الاسمي** على "انه السعر النسبي للعملة بين البلدين". [4] أما **السعر الصرف الحقيقي** "فيحبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة

المفارقة الأولى: النمط الاستهلاكي الخاص في تلبية متطلبات الحرب العراقية - الإيرانية أو العقوبات الاقتصادية، الامر الذي ولد سوقاً عراقية مرتبطة بأسواق الإقليم.

المفارقة الثانية: النمط الجديد الذي ولد بعد 2003 وأهتّم بجانب الاستهلاك غير المبرر على حساب الكفاية الإنتاجية والتنمية.

المفارقة الثالثة: النمط الذي جاء نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق الذي عمد على هذه الأسس والاركان للاقتصاد العراقي من خلال تدمير البنية التحتية له.

إن أغلب مشكلات الاقتصاد العراقي تتعلق بنمط الاقتصاد الريعي الذي جعل الدولة تتحكم بعلاقاتها مع المجتمع بوجود ريع النفط والاعتماد عليه، مما جعلها تبتعد عن مجتمعتها، ومن ثم اضعفت فاعلية ودور مؤسسات المجتمع المدني ودورها الرقابي وبخاصة في الشأن الاقتصادي.

يعد الانموذج الاقتصادي العراقي اليوم انموذجاً توزيعياً كثيف الأحادية صوب القطاع النفطي ضعيف الكفاية الإنتاجية، يتمتع بتكاليف أجرية حقيقية عالية لا تسمح بتوليد فرص عمل جديدة بل هو على العكس مولد للبطالة، ولا يمتلك الامكانية والمرونة الكافية في امتصاص معدلات نمو قوة العمل السنوية ولم ينسجم مع مناخ الاستقرار السعري الذي وافرته السياسة النقدية للبلاد.

تم تحير الفلسفة الاقتصادية بعد الاحتلال الأمريكي في نيسان 2003 لصالح اقتصاد السوق، وقد حاول المحتل الأمريكي أن يرسم ملامح هذا النظام الاقتصادي على واقع الاقتصاد العراقي المدمر، فانهى الامر إلى مزيد من الفوضى الاقتصادية.

فلا نجد تصوراً واضحاً عن الفلسفة الاقتصادية حتى في الدستور العراقي وانما فقط إشارة بسيطة وضبابية عن طبيعة النظام الاقتصادي الجديد في العراق "إذ تفصح المادة (25) من الدستور العراقي "حيث نصت على "تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة، وبما يضمن استثمار كامل موارده، وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته".

الامر الذي يتم حسم التناقض بين اقتصاد السوق وتطلعاته وفردانيته، باتجاه الربح إزاء تطلع اقتصاد الدولة وفردانيته في البحث عن الربح الاجتماعي، وهي تفقر للرؤية الاقتصادية لحركة النظام الاقتصادي في العراق، وهكذا معادلة معقدة وضائعة جعلت الاقتصاد الوطني والبحث عن حلول مشكلاته بمثابة (سفينة اقتصادية بلا ريان).

الاقتصاد العراقي اليوم يعاني من جملة من الاختلالات الهيكلية تمثل:

والمرونة في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية فالوضع مختلف تماماً، إذ يوجد تنوع كبير في نظم الصرف المتبعة ومنها [10] :

1- أنظمة سعر الصرف الثابتة:

أ- مجالس العملة

ب- التشبث بالربط

2- أنظمة سعر الصرف الوسيطة

أ- الربط الزاحف

ب- التقلب ضمن نطاق زاحف معين

ت- الربط الأفقي ضمن نطاق معين

3- أنظمة سعر الصرف المرنة

أ- الاتحادات النقدية

ب- نظام الصرف العام

ت- نظام الصرف المدار

ث- نظام الصرف الدولية

استخدم العراق نظام الصرف المعموم المدار بعد عام 2003 إلى عام 2008 لرفع واستقرار قيمة الدينار العراقي، وذلك لعدم وجود قاعدة إنتاجية في البلد تلبى طموحات السوق المحلية، والسوق الخارجية والاعتماد على الاستيرادات لسد النقص في المعروض السلعي، فضلاً عن استخدام سعر الصرف المعموم المدار، وذلك لمعالجة الضغوط التضخمية. وتم استخدام سعر الصرف الثابت في العراق منذ عام 2009 وحتى الوقت الحاضر.

إدارة سعر الصرف

حددت المادة 1/4 وظائف البنك المركزي العراقي (بصياغة وتنفيذ السياسة النقدية بما في ذلك سعر الصرف).

يتولى البنك المركزي استبدال جانب مطلوباته المتمثلة بالدينار العراقي لقاء العملة الأجنبية المستلمة لتمويل مصروفات الحكومة العراقية، إذ يمثل تراكم تلك العملة الأجنبية احتياطي العراق الدولية أو غطاء العملة الوطنية، والذي يستخدم في جانب منه كوسيلة للتدخل في السوق النقدية للسيطرة على مناسيب السيولة وفائض الطلب الذي تولده الموازنة العامة عبر نفقاتها العامة الممولة بالدينار العراقي المصدر ضمن سياسة التعقيم لتوفير التوازن بين العرض والطلب في سوق النقد والحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي.

السياسة النقدية هي "أداة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة يقع على عاتقها إصدار العملة ومراقبتها وتوجيهها صوب النشاط الاقتصادي من اشارتين هما إشارة سعر الصرف والفائدة وتوجيهها بما يحفظ الاستقرار في القيمة المحلية المتمثلة بالدينار العراقي.

واحدة من السلع المحلية ومن ثم يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم"، وسعر الصرف الحقيقي يقاس بـ: [5]

$$RER = \frac{et Pt^n}{Pt} \dots\dots\dots (2)$$

أما سعر الصرف الفعلي فيمكن تعريفه بأنه "المعدل المناسب لأسعار الصرف السوقية مقابل عملات الشركاء التجاريين، أي أنه المتوسط الحسابي لسعر صرف عملة بلد مقابل العملات الأخرى نسبة إلى مدة أساسية معينة مرجحة بحصة كل شريك تجاري لذلك البلد". [6]، يقاس سعر الصرف الفعلي بـ: [7]

$$REER = \sum P \frac{Xo^P (e^{Pr})t | Xo^P}{(e^{rr})_0} \dots\dots\dots (3)$$

3- **سعر الصرف التقاطعي:** وهو "سعر الصرف الثالث

للعلة المحلية بالنسبة إلى أكثر من عملة أجنبية"، [8] ويبين "هذا النوع من الصرف لوجود فائدة في الصرف بين العملات المذكورة"، ويمكن حسابه كما يأتي: [9]

سعر الصرف التقاطعي: الباون/المارك = القيمة الدولارية للباون/ القيمة الدولارية للمارك

4- **سعر الصرف المعدل:** وهو "السعر الذي يرتبط بواقع

ميزان المدفوعات، أي يكون ذا صلة بقيمة الصادرات والواردات"، ويمكن اعتماد الصيغة الآتية لاستخراجه:

[3]

$$AER = F \left(1 + \frac{(M - X)}{X} \right) \dots\dots\dots (4)$$

أنظمة سعر الصرف:

شهدت نظم الصرف الأجنبي تطوراً سريعاً على الساحة الدولية انتقلت بموجبها من نظم الصرف الثابتة إلى نظم أكثر مرونة عام 1945، إذ ظهر نظام الصرف الثابت والصرف الثابت القابل للتعديل بين عملات دول العالم خاصة المتقدمة منها مقابل الدولار بوصفه مركزاً مهماً، في حين استمر الدولار القابل للتحويل إلى الذهب عند معدل تحويل ثابت، ومع انها نظام (Bretton Woods) في عام 1972 وبداية عام 1973 تبنت تلك الدول نظم الصرف المرنة خاصة في ضوء التأكد من صعوبة الحفاظ على النظم الصرف الثابتة مع تمتع تلك الدول بدرجات عالية من الانفتاح على أسواق رأس المال العالمية، ولتسهم بذلك قضية الثبات

- 1- ان عملية التخفيض الفعلية ابتداءً من كانون الأول 2020 قد ولد آثاراً حلزونية من التوقعات حول ما سوف تؤول إليه فعلاً أسعار الدولار في السوق الموازية، وأسعار السلع والخدمات، الذي شجع على حصول ارتفاعات في أسعار اغلب السلع الى أكثر من 50% خاصة الغذائية متجاوزاً نسبة التخفيض في قيمة الدولار التي قدرت بنسبة 22%.
- 2- حصول انخفاض في القيمة الحقيقية للدخول النقدية معبراً عنها بكمية ونوعية السلع والخدمات التي يحصل عليها الجمهور مما قلل من الرفاهية الاقتصادية ورفع من نسبة الفقر.
- 3- جاء تغير سعر صرف الدينار من خلال تخفيضه امام الدولار في وقت لا تتوفر مقدماته الصحيحة من حيث وجود قاعدة للصناعة والزراعة يعتد بها توفر بديلاً سلعياً لكثير من السلع الصناعية والزراعية المستوردة التي ارتفع سعرها، كما ان التخفيض كان فجائياً وليس متدرجاً.
- 4- كون الاقتصاد العراقي اقتصاداً أحادياً في الإنتاج يعتمد على تصدير النفط فان تخفيض سعر صرف العملة المحلية لا يساهم في زيادة تصدير النفط كون ان الأخير تتحدد أسعاره في السوق العالمية بنظام السعر الواحد.

تخفيض سعر الصرف الدولار مقابل الدينار العراقي

بتاريخ 7 شباط 2023 صادق مجلس الوزراء على قرار تعديل سعر صرف الدولار الى 1300 بدلاً من 1470 ديناراً، الذي اقترحه البنك المركزي العراقي (وفقاً لادعاء الحكومة)، في خطوة تعزيز قيمة العملة المحلية امام الدولار، بعد ما سجلت السوق العراقية منذ عدة اسابيع انخفاضاً في أسعار صرف الدولار مقابل الدينار، الى مستويات غير مسبوقة يعزوها البنك المركزي العراقي الى عوامل عدة ابرزها بدء العمل في (المنصة الالكترونية).

ما هي الآثار المترتبة لتخفيض سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي؟

- 1- تخفيض الإيرادات الحكومية المقومة بالدينار العراقي مما يعني كلف مباشرة ستكون بحدود (15) ترليون دينار سنوياً تضاف الى العجز في الموازنة العامة.
- 2- فقدان المصداقية بالبنك المركزي وادارته وحتى بالعملة المحلية الدينار كون أساس التعامل هو سعر الصرف الذي يمثل المحرك الأساس في الاقتصاد، ومن ثمّ تدبذبه وعدم استقراره فتارة نحو الأعلى وتارة أخرى الى الأسفل سيهز الثقة به، ومن ثمّ يشكل فوضى اقتصادية عارمة.

خلاصة مما تقدم يعني ان قرار تخفيض أو رفع قيمة الدينار العراقي ليس قراراً حكومياً بل هو نتاج سياسات اقتصادية وإجراءات إصلاحية يراها ويقرها البنك المركزي العراقي وحده لا غيره، وبعد هذا جزءاً من استقلالية البنك المركزي العراقي.

مبررات تخفيض قيمة الدينار العراقي في كانون الأول 2020

تعرض العراق إلى صدمة ثلاثية تمثلت بالصدمة السياسية التي افرزتها انتفاضة تشرين واستقالة حكومة السيد عادل عبد المهدي، والصدمة الصحية التي اوجدتها جائحة كوفيد 19، والصدمة الاقتصادية التي تمثلت بانهيار أسعار النفط، فقد وصلت أدنى مستوى لها في نيسان 2020، إذ بلغت 13.801 دولار/ برميل (أسعار النفط العراقي)، وارتفعت بفعل الاغلاق الجزئي لمواجهة تداعيات كورونا إلى 47.765 دولار/برميل، هذا الحال أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية التي هي مصدر التمويل الأساس للموازنة العامة للدولة مما اضطرت الحكومة للجوء الى الاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل العجز في الموازنة، وادى الاقتراض الداخلي الى رفع الكتلة النقدية المصدرة من 51.83 ترليون دينار في كانون الأول 2019 الى 66.031 ترليون دينار في كانون الأول 2020. ونتيجة لذلك فقد ارتفع الطلب على الدولار وانخفضت الاحتياطيات الأجنبية بشكل سريع لانخفاض الإيرادات النفطية التي هي الأساس للدولار.

من جهة أخرى، يواجه الاقتصاد العراقي نوعين من الاختلالات، فضلاً عن الاختلالات الأخرى، الاختلال الخارجي، المتمثل في عجز الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ حوالي 20% مما يعني تدهور سعر الصرف الحقيقي الموازي من خلال انخفاض مبيعات العملة الأجنبية عبر نافذة بيع العملة، وكذلك انخفاض مبيعات الحكومة للمركزي من العملة الصعبة، فضلاً عن التوقعات التشاؤمية التي سادت حول الدينار العراقي، الاختلال الداخلي، فيتمثل بعجز الموازنة العامة خلال عام 2020 الذي مول عن طريق الإقراض الداخلي بصورة مباشرة ليلغ حوالي 27 ترليون دينار، مما شكل ضغطاً كبيراً على قيمة العملة المحلية امام هذا الوضع، لم يكن امام السلطات المعنية إلا أن تتدخل لاحتواء هذين الاختلالين من خلال تخفيض قيمة الدينار العراقي.

ان تخفيض قيمة الدينار العراقي هي سياسية صحيحة لكن

التوقيت والحجم غير صحيحين.

بالمقابل كانت هناك تكاليف واعباء من جراء تخفيض قيمة الدينار العراقي تتمثل أهمها بالاتي : [11]

- 3- يبني قطاع الاعمال قراراته على وفق الأسعار المتوقعة والقيمة الحالية للعوائد المستقبلية، لذا فان استقرار سعر الصرف يؤدي الى تحسين بيئة الاستثمار وتساعد رجال الاعمال على بناء توقعاتهم بشكل سليم وخلافة سيكون العكس.
- والجدول (1) يبين سعر الصرف الرسمي والموازي في الاقتصاد العراقي خلال المدة 2004-2023.

جدول (1): يبين سعر الصرف الرسمي والموازي في العراق للمدة (2004-2023)

السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي
2004	1452	1452
2005	1469	1472
2006	1467	1475
2007	1255	1267
2008	1193	1203
2009	1170	1182
2010	1170	1186
2011	1170	1196
2012	1166	1232
2013	1166	1232
2014	1166	1214
2015	1190	1247
2016	1190	1275
2017	1190	1258
2018	1190	1209
2019	1190	1196
2020	1190	1234
2021	1470	1474
2022	1470	1476
2023	1300	1500

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية، دائرة الإحصاء والأبحاث، اعداد متفرقة لسنوات الدراسة.

عجز الموازنة العامة

تعني زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، وتوجد عدة أنواع من العجز في الموازنة العامة أهمها:

1- العجز المقصود:

ظهور هذا النوع من العجز في افكار وتحليلات كينز واقتراحاته في ازمة الكساد من خلال تحريك الطلب من أجل زيادة الاستخدام

إلى أن يصل الى حد الأقصى في استغلال الطاقة الإنتاجية، وهو الاجراء الذي تتخذه الحكومة عند تعرض اقتصادها الى ازمة عند حدوث حالة الركود نتيجة انخفاض حجم الطلب الكلي وتراجع القوة الشرائية تكون الحكومة امام ثلاثة خيارات، اما أن تلجأ الى زيادة الانفاق او انخفاض الضرائب أو كليهما وهذه الحالات تؤدي الى حدوث عجز مقصود.

ت- عجوزات الصعف وعجوزات القوة

2- العجز غير المقصود:

وهو النوع الثاني من العجز في الموازنة العامة الذي يمثل الى الجانب المعاكس لحالة العجز المقصود ويحصل هذا العجز المقصود بشكل تلقائي دون تدخل الحكومة فيه ويقسم إلى : [12]

أ- العجز الدوري والعجز الهيكلي

ب- العجز الاسمي والعجز الحقيقي

الجدول رقم (2) يبين الايراد العام المخطط والانفاق العام المخطط، وصافي الموازنة المخطط في الاقتصاد العراقي خلال المدة 2004-2023.

جدول (2) : يبين صافي الموازنة العامة

السنة	الايراد العام المخطط	الاتفاق العام المخطط	صافي الموازنة المخطط
2004	21729106	33657511	-11928405
2005	28958608	35981168	-7022560
2006	45392304	50963161	-5570857
2007	42064530	51727468	-9662938
2008	50775081	59861973	-9086892
2009	50408215	69165523	-18757308
2010	61735312	84657467	-22922155
2011	80934790	96662766	-15727976
2012	102326898	117122930	-14796032
2013	119296663	138424608	-19127945
2014	139640628	163416518	-23775890
2015	94048364	119462429	-25414065
2016	81700803	105895722	-24194919
2017	79011421	100671160	-21659739
2018	91643667	10418183	-1214516
2019	10556966870	133107616412	-27537929
2020	674252204	148606809	-81181588710
2021	101320149	12993009	-28672867
2022	117660071	163965046	-46304976
2023(*)	134552919	1968683719	-64130800

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية، دائرة الإحصاء والأبحاث، اعداد متفرقة لسنوات الدراسة.

(*) وزارة المالية، بيان الموازنة المالية لسنة 2023.

قياس أثر سعر الصرف على الموازنة العامة:

نلاحظ من خلال الجدول ان هناك علاقة عكسية وقصيرة الاجل عند الابطاء الأول بين سعر الصرف والموازنة العامة في العراق أي كلما زادت قيمة سعر الصرف أدى ذلك الى انخفاض العجز في

الموازنة العامة، أما في الاجل الطويل يتبين من الجدول رقم (3) عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرين، وكما مبين في الجدول رقم (3).

جدول (3): يبين تقدير معلمات النموذج في الأمدين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NB(-1))	0.633258	0.095304	6.644639	0.0000
D(EX)	225895.8	29755.27	7.591792	0.0000
D(EX(-1))	-169789.4	34972.71	-4.854909	0.0000
CointEq(-1)*	-0.009566	0.009570	-0.999619	0.3208
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	324417.9	1676247.	0.193538	0.8471
C	-4.83E+08	2.35E+09	-0.205666	0.8376
EC = NB - (324417.8782*EX - 483162180.2904)				

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد برنامج Eviews 12

العلاقة السببية

يتضح من الجدول رقم (4) وجود علاقة سببية من الموازنة العامة الى سعر الصرف، باتجاه واحد وانعدامها بالعكس.

جدول (4): يبين العلاقة السببية بين سعر الصرف والموازنة العامة

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EX does not Granger Cause NB	18	0.00181	0.9982
NB does not Granger Cause EX		14.0203	0.0006

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد برنامج Eviews 12

الخلاصة:

على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، إذ تشكل نسبة القطاع النفطي فيه حدود (60%)، وهيكل الموازنة العامة حيث تشكل نسبة الإيرادات النفطية (90%)، واختلال في هيكل التجارة الخارجية حيث نسبة مساهمة الصادرات النفطية تصل الى (99.6%). يعد سعر الصرف من أكثر المتغيرات التي تساهم في معالجة التشنوهات والاختلالات الهيكلية، فهو العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية وعنصر القطب المالي والحديث، وله أهمية كبيرة في تعديل وتسوية المؤسسات المالية والاقتصادية وعلى القطاعين

يعد عجز الموازنة وسعر الصرف من المؤشرات الاقتصادية المهمة ذات التأثير الواضح في مستوى النشاط الاقتصادي، ويعد من الوسائل التي تستعملها الحكومة عند اعتمادها احدى السياستين النقدية والمالية لتحفيز وتنشيط الاقتصاد القومي. يتعايش الاقتصاد العراقي بين ثلاث مفارقات اقتصادية وهي نتائج الاقتصاد السياسي للحرب والعقوبات الاقتصادية والاحتلال الأمريكي، افضت الى جملة من التشنوهات والاختلالات الهيكلية

عجز الموازنة العامة خلال عام 2020 الذي مول عن طريق الاقتراض الداخلي بصورة مباشرة ليلبلغ (27) ترليون دينار، مما شكل ضغطاً كبيراً على قيمة العملة المحلية إزاء هذا الوضع لم يكن أمام السلطات المعنية، إلا أن تتدخل للاحتواء هذين الاختلالين من خلال تخفيض قيمة الدينار العراقي، وتم اختيار هذه السياسة لسببين:

السبب الأول: تعظيم الإيرادات الدولارية لدى وزارة المالية على اعتبار انها ستبيع الدولار بسعر (1460) دينار بدلاً من بيعه (1200) دينار، حيث وفر لوزارة المالية قرابة (23%) من حجم الإيرادات أي أكثر من (20) ترليون أسهم في سد العجز.

السبب الثاني: امان مبيعات الدولار، بمعنى حينما يرتفع الدولار الى (1460) ستنتقل مبيعات البنك المركزي عند مقارنتها بالسعر (1200)، مما يزيد من حجم الاحتياطيات للعملة من جهة، ويقلل من الطلب والاستيراد من جهة أخرى.

بناءً على ما تقدم ان اجراء تخفيض قيمة الدينار العراقي خطوة في الاتجاه الصحيح إلا أن توقيتها وحجمها كانا غير مناسبين.

في 8 شباط 2023 تم تخفيض سعر صرف الدولار من (1460) دينار للدولار الى (1300) دينار للدولار الواحد، ان الاجراء الذي اتخذته الحكومة لتحسين الدينار العراقي امام الدولار، هو جزء من استراتيجية لمواجهة التضخم ومن ثم انخفاض أسعار السلع المستوردة، بعدما سجلت السوق العراقية انخفاضاً في أسعار صرف الدولار مقابل الدينار، فبالرغم من ان سعر صرف الدولار محدد رسمياً بـ (1460) دينار عراقي، بلغت أسعاره الى (1700) دينار مقابل الدولار، ويعزو لها البنك المركزي العراقي الى عوامل عدة ابرزها بدء العمل في (المنصة الالكترونية) (*).

يعد هذا الاجراء اجراءً خطيراً وتخبطاً في القرارات، وجاء لأسباب سياسية وليس اقتصادية، وهو ينسجم مع أسلوب الدولة الريعية لكسب رضا الناس، وجاء لأغراض انتخابية على حساب السياستين النقدية والمالية، وسيعمل على احداث فوضى اقتصادية غير مبررة واحداث كلف مباشرة أهمها:

- 1- تخفيض الإيرادات الحكومية المقومة بالدينار العراقي ما يعني كلف مباشرة ستكون بحدود (15) ترليون دينار سنوياً، وتضاف الى العجز في الموازنة.
- 2- فقدان المصداقية بالبنك المركزي وادارته بالعملة المحلية، وسيؤثر على أداء المصارف على اعتبار ان الدينار

العام والخاص، بمعنى ضرورة استقراره، ان استقراره يعني تشجيع الاستثمار والدفع بالتنمية والتحريك.

استخدم العراق نظام الصرف المعمود المدار بعد عام 2003 الى عام 2008 لرفع واستقرار قيمة الدينار العراقي، وذلك لعدم وجود قاعدة إنتاجية في البلد تلبى طموحات السوق المحلية والسوق الخارجية، والاعتماد على الاستيراد لسد النقص في المعروض السلعي، فضلاً عن استخدام سعر الصرف المعمود المدار وذلك لمعالجة الضغوط التضخمية، وتم استخدام سعر الصرف الثابت في العراق منذ 2009 حتى الوقت الحاضر.

يتعاش الاقتصاد العراقي بين ثلاث مفارقات أساسية وهي نتائج الاقتصاد السياسي لأكثر من خمسة عقود تمثلت في الحروب والعقوبات الاقتصادية والاحتلال الأمريكي. آلت إلى اقتصاد مشوه يعاني من اختلالات هيكلية في الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة والتجارة الخارجية، اقتصاد ريعي بامتياز، مما يعني العراق امام مفرق طرق في مسار التنمية كونها تمر بطرق متعرجة وغير مستقيمة وتعرض الى مخاطر جمة على المستوى الاقتصادي والسياسي وحتى الاجتماعي، فمثلاً ارتفعت نفقات رواتب الموظفين والمتقاعدين للمدة 2004-2023 نحو (400%) بالقيمة الحقيقية، وذلك على حساب الانفاق الضروري جداً، وارتفع العدد الإجمالي لموظفي القطاع العام بحدود أربعة اضعاف.

ان رسم مستقبل الاقتصاد العراقي يحتاج الى سياسة اقتصادية ذات نهج فكري وتنموي حقيقي ويحتاج الى إرادة سياسية حقيقية تعمل على تنفيذ هذه السياسة.

في 19 كانون الأول 2020 تم تخفيض قيمة الدينار العراقي من 1200 دينار لكل دولار الى 1460 دينار للدولار، وجاء هذا التخفيض لعرض الاقتصاد العراقي لازمة ثلاثية (سياسية، صحية، واقتصادية)، تمثلت الازمة السياسية بانتفاضة تشرين واستقالة حكومة عادل عبد المهدي، والصدمة الصحية اوجدها جائحة كورونا، اما الازمة الاقتصادية فتمثلت بانهيار أسعار النفط، اذ بلغ سعر النفط العراقي (13.8) دولار للبرميل في نيسان 2020. واجه الاقتصاد العراقي نوعين من الاختلالات:

1- الاختلال الخارجي: والمتمثل في :

أ- عجز الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي وبلغ حوالي 20%

ب- هذا يعني تدهور سعر الصرف الحقيقي الموازي من خلال انخفاض مبيعات العملة الأجنبية عبر نافذة بيع العملة.

2- الاختلال الداخلي: والمتمثل في:

[5] Jahana, Begum, Real Exchange Rote's and Produetvity, IMF Working Paper, 891 WP, 1999, June, 2000.

[6] Absan, H. Mansur Cdeteriming the Appropriate Levels Exchange Rates for Developing Economies, IMF, staff Paper's Vol 30, No 4. Dec 2000,

[7] علي توفيق الصادق وآخرون، سياسة وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، أبو ظبي، 1997.

[8] إبراهيم البطانية، واقع البلدان العربية فيما يتعلق بقدراتها التنافسية، مجلة الإدارة والاقتصاد، بغداد، العدد (31)، 2000.

[9] Joseph, D., International Monetary and Financial Economics, 2000.

[10] أحمد صبيح عطية ورباب ناظم خزام، سعر الصرف العائم استراتيجيات نقدية لمواجهة التقلبات الاقتصادية، عمان، 2022.

[11] عمار محمود الربيعي، مقالات التدريس، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2021/4/12.

[12] حسين شناوة مجيد، العلاقة بين عجز الموازنة والتغير النقدي في بلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه، مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2016.

[13] التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي، الورقة البيضاء، 2020.

العراقي لم يعد صالحاً كمخزن للقيمة بحكم تذبذبه بين الارتفاع والانخفاض.

3- ان خفض سعر الصرف سيؤدي الى زيادة طلب العراقيين على الخدمات (الصحة، التعليم، السياحة والسفر،...) في الخارج، أي استنزاف رصيد العملة الأجنبية.

ان نجاح سياسة البنك المركزي في المحافظة على استقرار سعر الصرف والتضخم يتطلب ان يتم التوجه نحو تطوير وتنشيط القطاع الحقيقي من خلال التنسيق العالي بين السياسات الاقتصادية ضمن برنامج مدروس لتحقيق النمو الاقتصادي.

إن امام الاقتصاد العراقي خيارين لا ثالث لهما:

الأول: استنزاف موارد العراق وضياح فرص التنمية من خلال الاستمرار بالسلوك الاستهلاكي.

الثاني: التوجه صوب التنمية كونها الضامن الوحيد لمستقبل الاقتصاد العراقي.

الهوامش:

(*) البنك الفيدرالي الأمريكي فرض تعديلات على اجراء الحوالات التي تمر بنظام سويتف التي تضم تدقيقاً لمصدر الاموال وحتى المستقبل النهائي وذلك عبر (المنصة الالكترونية).

المصادر:

[1] مظهر محمد صالح، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق الدولة الربعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق، بيت الحكمة، بغداد، 2010.

[2] عبد الحسين جليل الغالي وحقي أمين توماس، تحليل العلاقة بين أسعار الصرف الأجنبي وعجز الموازنة العامة في العراق للمدة 1990-2014، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثالث، الإصلاح منطلق للتنمية وإعادة بناء العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، وكلية شط العرب، 2017.

[3] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

[4] Gregery, M. Anklew, Macroeconomics, Founth Edihon, 2000, By Worth. Publishers.